توجه الجزائر نحو إصلاح سياسة الدعم وأثره على التنمية الاجتماعية

Algeria's approach to subsidy policy reform and its impact on social development

مريم قدار*[1]، أسية غنام[2]

[1] جامعة الجزائر 3(الجزائر)، keddarmeriem1992@gmail.com

[2] جامعة الجزائر 3(الجزائر) ، ghennam.assia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام:2017/08/30 **تاريخ القبول: 2017/11/15** **تاريخ النشر:2017/12/31**

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل أثر إصلاح سياسة الدعم على التنمية الاجتماعية في الجزائر، فبعدما حققت الجزائر عجوزات في الميزانية العامة وتآكل لصندوق ضبط الإيرادات، فإنها عمدت إلى تبني سياسة ترشيد النفقات العامة وتحرير أسعار بعض المنتجات المدعمة، وأقرت ببداية إصلاح سياسة الدعم بداية من سنة 2019 م، فبالرغم من عزم الدولة على الاستمرار في تطبيق البرامج التنموية الاجتماعية، إلا أن تبعيتها لقطاع النفط جعلها رهينة تقلباته، ولقد توصلنا في بحثنا إلى أن إصلاح سياسة الدعم في الجزائر واستبدالها بسياسة الدعم المستهدف من شأنه أن يرفع من مستوى التنمية الاجتماعية، خاصة أنّ هذه السياسة تسمح بالتكفل الأحسن بالفئات الفقيرة والهشة وتسمح لهم بالاندماج أكثر في المجتمع، وتساهم أيضا في تحقيق العدالة الإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الدعم المعمم، دعم مستهدف، تنمية اجتماعية، أسعار النفط.

تصنيف Jel:I18- I21 - I28- I31- I38- J2

Abstract:

This research paper aims to analyze the impact of subsidy reform on social development in politics in Algeria. After Algeria made a deficit in the general budget and the receipts of the FRR regulatory fund under vacuum, they proceeded to adopt the policy of rationalization of public expenditure and the liberalization of certain prices of subsidized products, and approved the start of the subsidy reform policy at the beginning of 2019, despite the state's desire to continue to implement social development programs, its dependence on the oil sector has made it vulnerable its fluctuations: reforming the subsidy policy in Algeria and replacing it with a targeted support policy would improve social development and better cover poor and vulnerable groups. It also contributes to social justice.

Keywords: political support, targeted support, social development, oil prices..

(JEL) Classification: I18- I21 - I28- I31- I38- J2

* مريم قدار : keddarmeriem1992@gmail.com

مقدمة:

إنّ تحقيق التنمية الاجتماعية يعتبر هدفا لأية دولة، وذلك من خلال العمل على إرساء العدالة الاجتماعية للقضاء على الفقر وتوفير السكن ومناصب الشغل والرعاية الصحية الجيدة، فوجود فئات في المجتمع تتميز بالإقصاء الاجتماعي الناتج عن عدم حصولهم على الرفاهية اللازمة تعيق مساهمتهم الفعلية في بناء مجتمع عادل وسليم، والنهوض بالبلد إلى مستويات عالية من الكفاءة الإنتاجية والفهم والإبداع والعدالة، ولذلك تسعى الدولة على إدماجهم داخل المجتمع عبر مختلف السياسات العامة،وتلعب السياسات الاجتماعية دورا أساسيا ليس فقط في الحد من الفقر ولكن أيضا في تعزيز التنمية الإجتماعية والتكامل الإجتماعي، والتي تكون ذات أهمية كبيرة في الوصول العادل إلى السلع والخدمات الضرورية لتنمية الموارد المستدامة، وتعتبر سياسة الدعم وسيلة من وسائلها في تحقيق هذه الغاية، حيث تمثل سياسة الدعم والإعانات المقدمة أداة مهمة في يد الحكومة لضمان توفير الخدمات الأساسيةوتذليل الفوارق الإجتماعية، إذا ما تميزت هذه السياسة بضوابط وأسس تجعل منها سياسة فعالة في تحقيق أهدافها المنشودة، ولذلك فالأصوات اليوم في الجزائر تتعالى منادية بضرورة إصلاح سياسة الدعم المعمم لتحقيق فعاليتها.

لقد أدى انخفاض الإيرادات العامة من المصدر الأساسي الممول لميزانية الجزائر للتأثير سلبا على وضعية الموازنة العامة،مشكلا بذلك عجوزات متتالية وتآكل لصندوق ضبط الإيرادات، مما جعل الحكومة تحذو نحو ترشيد النفقات العامة وتحرير أسعار البنزين والكهرباء، وتداول الحديث حول إصلاح هذه السياسة للتخلص من العبء السلبي وجعلها أكثر فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم القدرة الشرائية للفئات المستهدفة، في ظل الانتقادات الكبيرة التي تحوم حولها.

الإشكالية

ما هو مستقبل التنمية الاجتماعية في ظل انهيار أسعار النفط وإمكانية إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي في الجزائر ؟

ولقد أمكن تقسيم السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- ✓ ما المقصود بالتنمية الإجتماعية؟
- ✓ ما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري؟
- ✓ ما هو أثر إصلاح سياسة الدعم المعمم على التنمية الإجتماعية في الجزائر؟

وعليه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور التالية:

المحور الأول:الإطار النظري للتنمية الاجتماعية وسياسة الدعم

المحور الثاني:إنخفاض أسعار النفط وأثره على سياسة الدعم في الجزائر

المحور الثالث:أثر إصلاح سياسة الدعم على التنمية الاجتماعية

أولا: الإطار النظري للتنمية الاجتماعية وسياسة الدعم

1. مفهوم التنمية الاجتماعية

ترتكز التنمية الاجتماعية على ضرورة وضع الأفراد في مقدمة عمليات التنمية، فهي تشجع على الإدماج الاجتماعي للفقراء والضعفاء من خلال منحهم وسائل تمكنهم من العيش في مجتمعات موحدة ومرنة، فمن خلال إشراك الحكومة والسكان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفئات المهمشة، فإنها تحول العلاقات المعقدة بين المجتمع والدولة إلى تدخلات ملموسة، حيث تُظهر البيانات التجريبية والخبرة الميدانية أن التنمية الإجتماعية تقضي إلى النمو الاقتصادي وتحسين التدخلات ونوعية الحياة.[1]

ولقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التنمية الاجتماعية، والتي تصب كلها في ضرورة الاستثمار في الأفراد وتحسين مستويات معيشتهم، ونذكر منها ما يلي:

- التنمية الاجتماعية تعني جميع المناهج والطرق التي تسمح للمواطنين بالمشاركة في المجتمع لتحسين ظروف معيشتهم، والاشتراك في تنمية القدرات الفردية والجماعية، بالإضافةإلى ذلك تهدف التنمية الاجتماعية لضمان لكل فرد نصيبه العادل من الثراء الجماعي، فهي بذلك قائمة على الإنصاف والنزاهة والانفتاح والتضامن"[2]
- التنمية الاجتماعية هي تحسين رفاهية كل فرد في المجتمع حتى يتمكنوا من الوصول إلى كامل إمكاناتهم، ويرتبط نجاح المجتمع برفاهية جميع المواطنينفهي بذلك تعني الاستثمار في الناس، وإزالة العقبات التي تمنع المواطنين من تحقيق أحلامهم بثقة وكرامة، فالتنمية الاجتماعية هي مساعدة الناس على التحرك نحو الاكتفاء الذاتي. [3]
- تشمل التنمية الاجتماعية الالتزام برفاهية الفرد، وإتاحة الفرصة للمواطنين لتحديد احتياجاتهم الخاصة والقرارات التي تؤثر عليهم، وتشمل الاهتمامات العامة في تطوير السياسات الاجتماعية والمبادرات الاقتصادية.[4]

مما سبق يمكن القول أنّ التنمية الاجتماعية هي سعي الدولة إلى تحسين أوضاع الأفراد وتحقيق رفاهيتهم، وإرساء مبدأ العدالة الاجتماعية بينهم،كل ذلك بشكل يسمح لهم بالاندماج في المجتمع والمساهمة في تنميته.

في وقت قريب كانت التنمية الاجتماعية تقاس عبر مجموعة من النتائج المرغوبة، كمعدل الدخل العالي، طول العمر، انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال، مستوى التعليم...، أما في الآونة الأخيرة فتحول التركيز من النتائج المرغوبة إلى الظروف والاستراتيجيات والسياسات العامة المواتية، لتحقيق السلم، الديمقراطية، الحكم الراشد، الحريات الاجتماعية والمساواة في القوانين، وتوفير البنى التحتية والتعليم والتكنولوجيا.[5]

2.عناصر التنمية الاجتماعية

نجمل عناصر التنمية الاجتماعية في الشكل التالي:

شكل رقم (01) : عناصر التنمية الاجتماعية

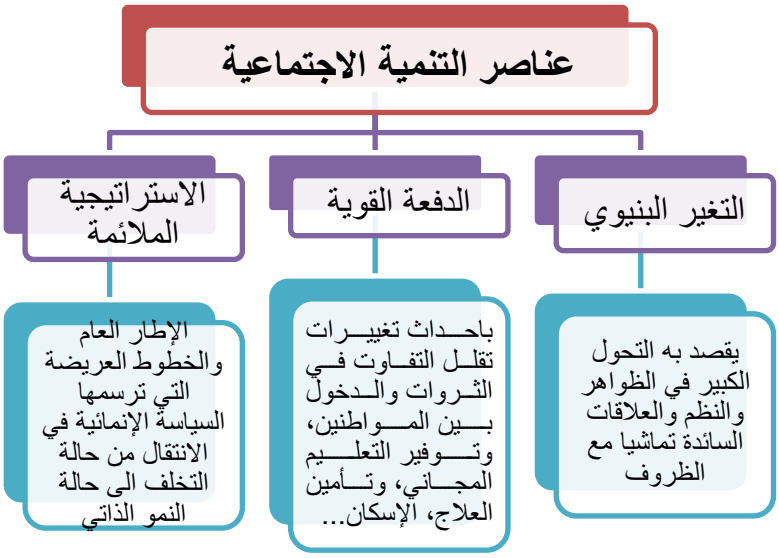

المصدر: من إعداد الباحثين

3. أهداف التنمية الإجتماعية

لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية يجب مراعاة مجموعة من المتغيرات، نذكر منها ما يلي:

- تثبيت معدل النمو السكاني لأن النمو السريع يحدث ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومة توفير الخدمات؛
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية، من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع؛
- الصحة والتعليم، فهذان يؤديان إلى تحسين التنمية الاجتماعية؛[6]

ويقع عاتق هذه التنمية الاجتماعية على المجتمع المدني المشكّل من المنظمات والمؤسسات الاجتماعية والتطوعية، وعلى هياكل الدولة المختلفة خصوصا في الدول النامية،حيث تعد سياسة الدعم من السياسات التي تتبعها هذه الأخيرة في تحقيق تنمية وتطور للمجتمع، ومن هنا تظهر أهمية هذه السياسة في إحداث التنمية الاجتماعية للبلد.

4. مفهوم سياسة الدعم

للربط بين مفهومي التنمية الاجتماعية وسياسة الدعم، نعرض مفهوم سياسة الدعم فيما يلي:

- **حسب المنظمة العالمية للتجارة** فان الدعم هو: مبلغ من الأموال المقدمة من الأموال العامة، لمساعدة قطاع ما أو للحفاظ على سعر منتوج ما أو خدمة ما على مستوى منخفض" [7]
- **تعريف الموسوعة البريطانية:** " يعتبر الدعم نفقة حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو حقا اقتصاديا ممنوحا، أو امتيازا خاصا يوجه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية بغرض تحقيق أهداف عامة".[8]

وتهدف هذه السياسة إلى توفير الموارد للفقراء والمحرومين، من خلال تصحيح فشل آلية السوق في إنشاء توزيع فعال للسلع والخدمات، [9] فهي بذلك تسعى إلى تذليل الفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة في مستوى المعيشة بين الأفراد، من خلال مختلف الإعانات المقدمة في مجالات مختلفة كالإسكان، التعليم، الصحة ... الخ، وتبرر بأهداف إعادة التوزيع المحددة بدقة، كما أنها تلعب دورا في اقتصاد البلد من خلال الاستخدام العادل لموارده.

فالإعانات المقدمة تعتبر نوعا من الحوافز التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتيح التغييرات المرغوبة عن طريق إجراء التخصيص الأمثل للموارد، وتحقيق استقرار أسعار السلع والخدمات الأساسية، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وبالتالي تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تحقيق النمو والإنصاف الاجتماعي،[10] وبذلك نعتبر أن سياسة الدعم في الدولة هي بمثابة المحرك للتنمية الاجتماعية فيها.

وحسب المختصين، والخبراء فان النظام الاجتماعي يكون مستديما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها، والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.[11]

ثانيا:إنخفاض أسعار النفط وأثره على سياسة الدعم في الجزائر

1.تدهور أسعار النفط

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ جوان 2014 إنخفاضا مطردا في قيمتها، إذ كان سعر النفط في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انخفض في الأيام الأولى من شهر جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ويرجع هذا الإنخفاض إلى ما سمي بـ "أساسيات السوق" المتمثلة في التفاعل بين قوى العرض والطلب، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار، حيث انخفضت أسعار النفط لتقارب قيمة الانخفاض في السعر إلى النصف مقارنة مع الأسعار التي كانت سارية،[12] ومن خلال المنحنى التالي(منحنى رقم: 01) يمكننا ملاحظة تطور متوسط أسعار النفط الخام السنوية لدول الأوبك من سنة 2008 إلى سنة 2016:

الشكل رقم (02): متوسط سعر النفط الخام لدول الأوبك

الوحدة: الدولار الأمريكي

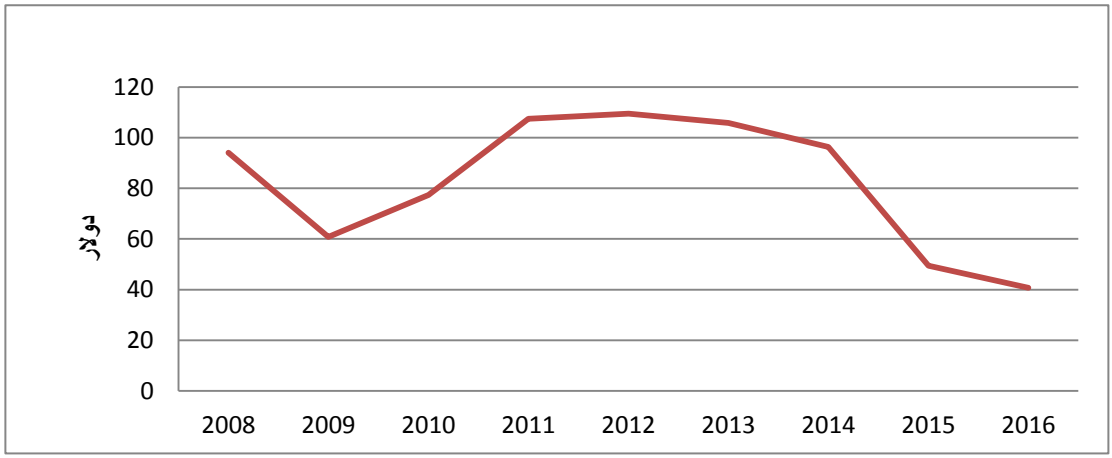

المصدر:من إعداد الباحثتين بناءا على معطيات منظمة الأوبك.

من خلال المنحنى أعلاه، نلاحظ الإنخفاض الحاد لمتوسط سعر النفط بداية من سنة 2014 إلى غاية 2016، حيث انخفضت الأسعار مابين سنتي 2013 و 2015 بنسبة 46.74% ، مما اثر على مختلف دول الأوبك التي يمثل إنتاجها بـ40 بالمائة من الإنتاج العالمي للنفط.

2. أثر الجباية البترولية على النفقات والإيرادات العامة في الجزائر

وباعتبار أن الجزائر بلدا ريعيا يعتمد اقتصاده على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي بأكثر من 97%، كما انه يساهم بنسبة 60 % من الدخل الوطني، فقد تأثرت القدرات المالية للجزائر وأدى إلى تقلصها، ويمكن أيضا من خلال المنحنى التالي إبراز أثر إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري:

الشكل رقم (03): أثر الجباية البترولية على النفقات والإيرادات العامة في الجزائر

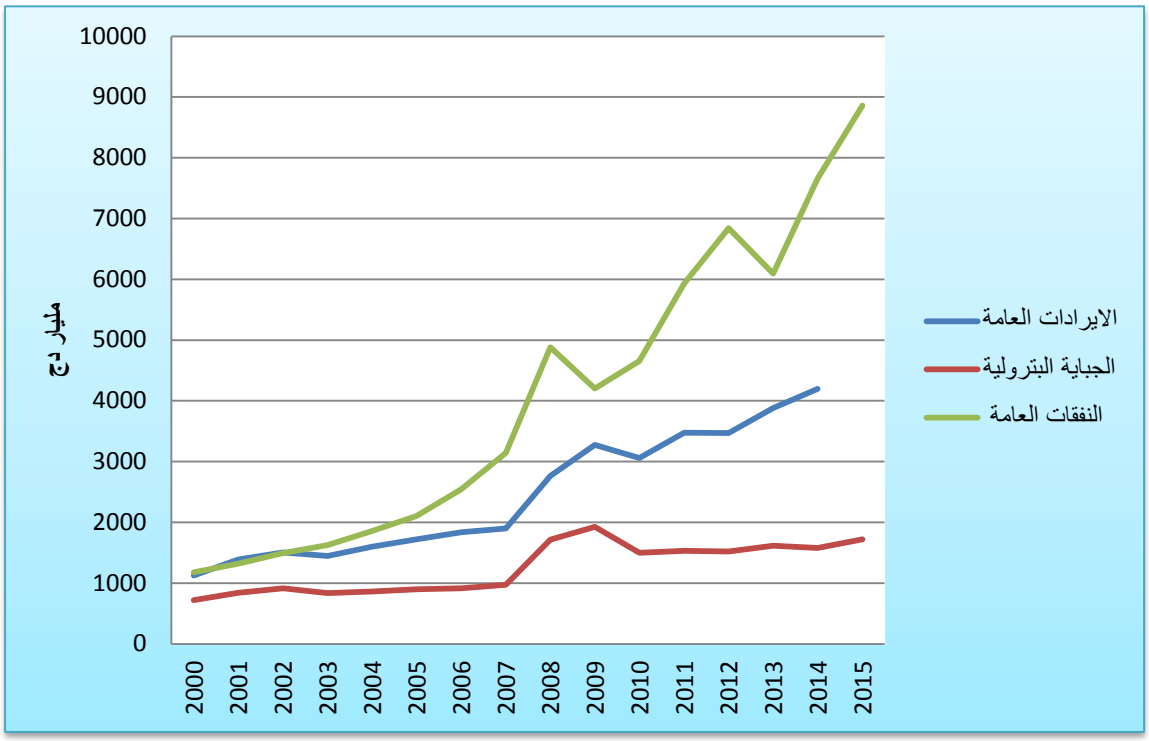

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 2004، 2009، 2015.

والذي يمكن قوله من خلال الشكل أعلاه، أن إيرادات الجباية البترولية ارتفعت بشكل مطرد بداية من سنة 2000، وهذا راجع إلى انتعاش السوق النفطية العالمية وارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، ونلاحظ التقارب الموجود بين منحنى إيرادات الجباية البترولية مع منحنى الإيرادات العامة، كما يمكن ملاحظة العلاقة الموجبة بينهما فان أي ارتفاع أو انخفاض في الجباية البترولية يصاحبه نفس الاتجاه لمنحنى الإيرادات العامة وأيضا منحنى النفقات العامة، فمن خلال هذه العلاقات يمكن لنا تأكيد التبعية التامة للاقتصاد الجزائري (الريعي) لقطاع المحروقات.

انعكست هذه الوضعية سلبا على الاقتصاد الجزائري، فقد أدى هذا الانهيار إلى تآكل الموارد المالية للجزائر وميزانها التجاري واحتياطاتها الدولية، حيث ارتفع العجز المالي من 1.4 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى 15.7 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، وانخفض إجمالي الاحتياطات من 194 مليار دولار عام 2013 إلى ما يقارب 108 مليار دولار عام 2016، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 60 مليار دولار عام 2018، وقد أدى انخفاض معدلات التبادل التجاري إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري منذ منتصف 2014 وارتفاع معدل التضخم إلى 4.8 سنة 2015.[13]

إنّ الوضع الذي آل إليه الاقتصاد الجزائري، جعل الحكومة تتحرك من خلال قوانين المالية وتدعو إلى ترشيد النفقات العامة ، حيث عمل قانون المالية لسنة 2016 على التوجه نحو الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات العمومية وعقلنة صرف المال العام، فقدرت نفقات الميزانية بعنوان قانون المالية لسنة 2016 بمبلغ 7984,2 مليار دج، أي بانخفاض يقدر بنسبة 8,8% مقارنة بالنفقات المقررة في قانون المالية التكميلي لسنة 2015،يفسر ذلك بتراجع نفقات التسيير بنسبة 3,3 % أي ما يعادل 164,9مليار دج، وأيضا نفقات التجهيز التي انخفضت بحوالي16 بالمائة مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي السنة 2015، وزيادة 4% من الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود والطاقة وضريبة القيمة المضافة على استهلاك هذه المنتجات، وارتفاع الضرائب على تسجيل السيارات وغيرها من الإجراءات، وهذا في إطار سعي الحكومة إلى زيادة حصيلة الجباية العادية لمواجهة الانخفاض الحاد في إيرادات الجباية البترولية.[14]

كما أوضح أيضا مشروع قانون المالية لسنة 2017 ، رغبة الحكومة في مواصلة الجهود للتحكم في المالية العمومية وترشيد النفقات، قصد تمكين الدولة من الاضطلاع على أكمل وجه بمهامها في خدمة المواطنين ولاسيما الأكثر حرمانا منهم، وكذا تعجيل التنوع الاقتصادي الذي ستتحرر بفضله البلاد على المدى المتوسط من التبعية للمحروقات.

3. معدل التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تعتبر التدابير التي أتخذت خطوات أولى نحو إصلاح شامل ممكن لنظام الدعم والإعانات في الجزائر، حيث أن العبء الأكبر الذي تحدثه نفقات الدعم على ميزانية الجزائر من شأنه أن يؤدي بالحكومة إلى إصلاح سياسة الدعم المعمم، وفرض رقابة صارمة على صرف الأموال في هذا الجانب، بالنظر إلى تراجع الموارد المالية وأيضا أمام الضغوطات الممارسة من طرف صندوق النقد الدولي على الدول التي تقدم الدعم لمجتمعها، للتقليل من نفقات الدعم والعمل على توجيهها إلى من يستحقها فعلا.

ويظهر تحليل التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الخام في الجزائر، أنها تأخذ جزءا معتبرا منه مما يشكل عبئا اقتصاديا وماليا للدولة، حيث كان من الممكن توجيه تلك النفقات إلى قطاعات أخرى للاستثمار فيها وتحقيق التنمية الشاملة، ويمكننا ملاحظة تطور هذه النسبة من خلال الشكل رقم (04).

شكل رقم (04): نسبة التحويلات الاجتماعية في الجزائر من الناتج المحلي الخام

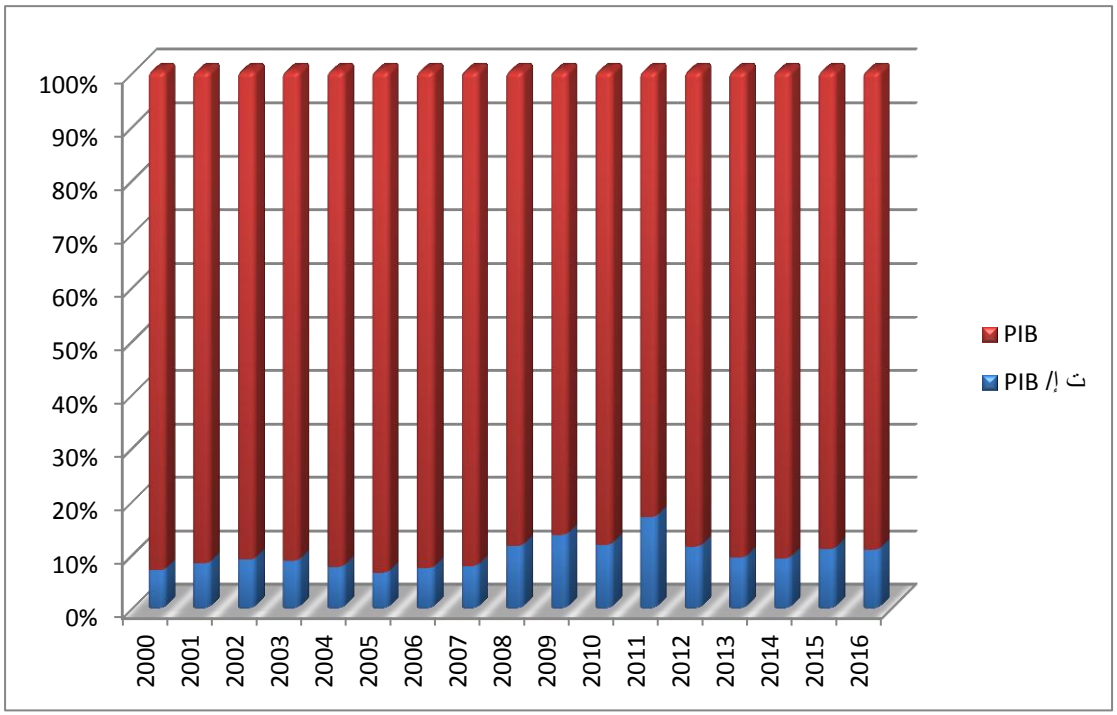

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الخام لم تتجاوز 3.7 %، 5.5%، 7.1% لسنوات الستينيات، الثمانينيات، التسعينيات على التوالي،[15] أما بالنسبة لسنوات الالفينيات قد عرفت هذه النسبة ارتفاعا مطردا بحوالي 10% خلال الفترة 2000 إلى 2016، ولقد سجلت سنة 2011 أكبر نسبة بـ 17.05% ، لتستقر النسبة بعدها بين 11 و 9% بالنسبة للفترة 2012 إلى 2016، ويرجع الارتفاع في هذه النسب على الاهتمام الكبير للدولة بالجانب الاجتماعي وتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية خلال هذه الألفية، وعلى وجه الخصوص التخفيف من حدة الفقر.[16]

4.أثر انخفاض أسعار النفط على الوضع الاجتماعي في الجزائر

باعتبار الجزائر دولة ريعية فإن كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة به، فهو الممول الرئيسي لمختلف برامج واستراتيجيات الدولة، ولذلك لم تقتصر آثاره على الجانب الاقتصادي فقط بل تعدى ذلك إلى تأثيره اجتماعيا.

أ- **التشغيل وبرامج التنمية:** من بين الإجراءات التي قامت بها الحكومة تجميد التوظيف في الوظيف العمومي لسنة 2015، بالإضافة إلى تجميد المشاريع التي ليس لها أثر اقتصادي واجتماعي ولا تحظى بالأولوية كالطريق السيار وورش الترامواي، كما أدى هذا العجز إلى عدم قدرة الحكومة على تنفيذ برنامج الخماسي لسنة 2015-2019 المخطط له بقيمة 55.2 مليار دولار سنويا لمدة 5 سنوات.[17]

ب- **انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:** أدى انهيار قيمة الدينار الجزائري بعد تراجع دخول العملة الصعبة إلى ارتفاع الأسعار بشكل عام، باعتبار أن الجزائر تستورد نحو 70% من منطقة اليورو، فانه من الطبيعي أن تتأثر أسعار السلع

المستوردة والمنتجة محليا أيضا لأنها تعتمد على المواد الأولية المستوردة من نفس المنطقة، حيث ارتفعت الأسعار إلى حوالي 200 % سنة 2018، مؤثرا بذلك على القدرة الشرائية للمواطنين والتي انهارت بشكل واضح.[18]

ت- **تهديد السلم الإجتماعي:** تعتمد الجزائر الاستفادة من الريع النفطي في شراء السلم الاجتماعي والقضاء على ما يهدد أمن البلد، لكن انهيار أسعار النفط من شأنها أن توقض احتجاجات جماهيرية للتعبير عن رفضهم للأوضاع المتدهورة والتي تمس المواطنين بأكبر قدر، إذا ما سعت الدولة إلى توفير مناصب الشغل وتنفيذ برامج التنمية واستمرار تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ولذلك يتوجب على الحكومة أن تكون أكثر فطنة في معالجة الإختلالات الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا: أثر إصلاح سياسة الدعم على التنمية الاجتماعية

1. العيوب التي تشوب سياسة الدعم المعمم في الجزائر

يعتبر الحفاظ على سياسة الدعم الاجتماعي بالشكل المطبق حاليا إنهاك لميزانية الجزائر، خصوصا ما يشوبها من عيوب أدت إلى عدم فعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للفقراء، فالوضع الصعب الذي تمر به الجزائر من جراء انهيار أسعار النفط يحتم ضرورة تخلي الحكومة عن هذه السياسة واستبدالها بسياسة الدعم الموجه نحو الفئات الهشة،حيث أنّ ما قيمته 75 % من هذه الإعانات تخدم الأغنياء وتبقى 25% فقط يستفيد منها الفقراء، ولقد أدت هذه السياسة الحالية إلى تراجع استثمارات الحكومة وهذا بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في ظل ارتفاع الطلب على سوق التشغيل، لذلك فإن إصلاح هذه السياسة يؤدي إلى تحويل تلك المبالغ إلى استثمارات حقيقية من شأنها أن تحسن الوضع الاقتصادي للجزائر.[19]

من جملة العيوب التي تشوب سياسة الدعم المعمم– الحالية- في الجزائر ما يلي:

- ✓ عدم فاعلية سياسة الدعم في إعادة توزيع الدخل بسبب استفادة الأغنياء منها؛
- ✓ تشجع السياسة على تهريب المنتجات إلى البلدان المجاورة مستفيدة من فرق الأسعار؛
- ✓ تشجع السياسة على الإسراف في استعمال السلع ومنه استنزاف موارد الدولة؛
- ✓ الدعم يؤثر على ميكانيزمات السوق؛[20]
- ✓ تكلف سياسة الدعم الدولة ما قيمته 30% من الميزانية وهي تعد سياسة غير عادلة بما أنها بدون مقابل؛

وقد أشار التقرير الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنفقت 237 مليار دولارا في مجال الدعم أي بنسبة 48% من إجمالي الدعم العالمي، ومنه 204 مليار دولار أنفقته الدول المصدرة للنفط خلال سنة واحدة، ونوه التقرير إلى ضرورة أن تنظر الدول في إصلاح هذه السياسة ومن بينها الجزائر، والنظر في الآليات والتجارب المماثلة في ذلك، مؤكدا على أن سعر الوقود هو الأضعف في المنطقة بالإضافة إلى الإستفاد الشامل منها.[21]

2. آليات إصلاح سياسة الدعم حسب منظومة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية

بعد أن أعلنت الحكومة عن إطلاق إصلاح سياسة الدعم في غضون سنة 2019، وحتى تخوض في ذلك، فانه يستلزم عليها تبني آليات للإصلاح الناجح لتتجنب تكرار سيناريو 1988م بعد انخفاض أسعار النفط والرضوخ إلى أوامر المؤسسات الدولية في تحرير الأسعار لمواجهة نقص الموارد المالية، مما انعكس سلبا على المستوى المعيشي للأفراد وانخفضت القدرة الشرائية خاصة لدى الفقراء، لذلك ينبغي التأني في إعداد برامج الإصلاح ومراعاة مصلحة الأفراد المحتاجين.

وتقترح منظومة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية على تبني سياسة الدعم المدروس أو الدعم التفضيلي، وذلك من خلال تحرير كلي للأسعار وتعويض العائلات المتضررة بمنحة جديدة تسمى **"منحة الدعم"**، تضاف إلى شبكة الأجور والمنح وتستمر في حالة التقاعد والتسريح من العمل، ويقيم الدخل بالقيمة الحقيقية وليس الاسمية أي بإدخال التضخم ومستوى الأسعار، على أن تحيّن نسب الدخل كل سنة حسب تطور الأسعار وتطور المداخيل.

وتطبيق هذا الإصلاح يعتمد على ثلاثة آليات هي:[22]

شكل رقم (05): آليات إصلاح سياسة الدعم حسب منظومة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية

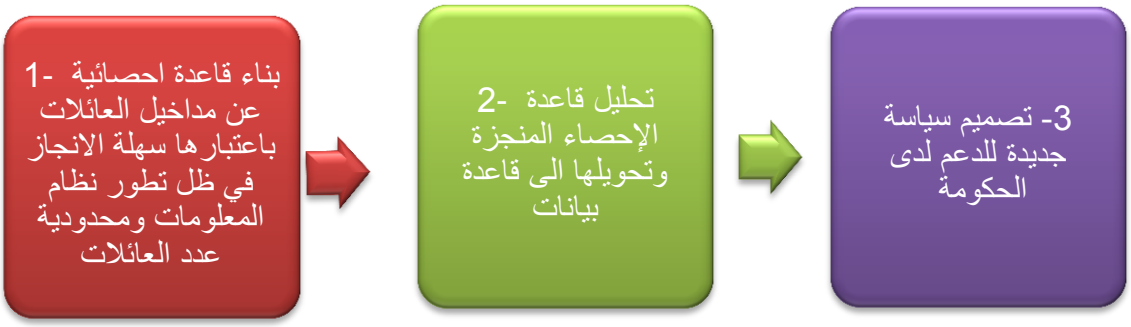

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

بشير مصيطفى، الجزائر 2030– رؤية إستشرافية–، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017،، ص 13.

3. انعكاسات إصلاح سياسة الدعم على التنمية الاجتماعية

حسب البنك الدولي فإن التنمية الاجتماعية تتضمن اتخاذ إجراءات لصالح الفقراء والمعرضين للإقصاء والمعاناة لإتاحة لهم الفرص لإسهامهم في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي، وتلبية الاحتياجات المشتركة، ومراعاة المصالح المختلفة في الحفاظ على التماسك ومنع وقوع الصراعات، [23]

وحتى تتحقق التنمية الإجتماعية يجب الوفاء بوعد الرفاه المادي الذي يشمل الصحة الجيدة والتعليم والوصول إلى السلع والخدمات اللازمة للحياة الكريمة، الأمن والكرامة والقدرة على جعل الأفراد يشعرون بأنهم جزء من المجتمع من خلال الاعتراف بهم، كل هذه الشروط لا يمكن فصلها عن الحماية الإجتماعية التي تشكل سياسة الدعم جزءا منها، حيث يمكن للسياسات الإجتماعية أن

تؤدي إلى تحولات عميقة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية، وتنمية رأس المال البشري، والحد من عدم المساواة، وتنظيم عبء التكاثر الاجتماعي، وتوجيه نتائج التنمية بطريقة أكثر استدامة.

إن الاهتمام غير الكافي بمهام السياسة الإجتماعية العامة يمكن أن يهدد التقدم نحو تحقيق أهداف إنمائية أخرى، حيث يمكن لها أن تخلق توتر اجتماعي بسبب ندرة العمالة أو الموارد، أو تهديد الصحة والإنتاجية، أو عدم الاستثمار المستدام، ويمكن أن تؤدي هذه الإخفاقات إلى نزاع عنيف وتدهور بيئي.

يرى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية أن هناك عوامل تقوم عليها التنمية الإجتماعية الشاملة، منها السياسة الإجتماعية كعامل للتحول، تكافؤ الفرص والنتائج، السياسات الاقتصادية الموجهة نحو التوظيف، الاقتصادالإجتماعي والتضامني، التمكين والمشاركة الحقيقية والمساءلة، فعدم تكافؤ الفرص له عواقب سلبية على النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق التماسك الإجتماعي.[24]

ويمكننا من هنا القول أن إصلاح سياسة الدعم المعمم ما هو إلا إجراء يؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر، ويساهم في رفع مستواها، حيث أن هذا الإصلاح يعطي اهتمام أكثر للفئة الهشة في المجتمع ما يجعلها أكثر انتماءا ومواكبة للمجتمع وللظروف المحيطة، فهي بذلك تقضي على عدم المساواة في الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية.

خاتمة:

إنّ مراجعة سياسة الدعم في الجزائر يعد مطلبا ضروريا للقضاء على عيوب السياسة في إنهاكها لموارد الدولة، وعدم فعاليتها في إعادة توزيع الدخل، وتَوجه الحكومة إلى إيجاد بدائل تمويلية لقطاع المحروقات فهو مطلب أكثر من ضروري للخروج من التبعية الأحادية وعدم استقرار السياسات لأنها رهينة أسعار النفط العالمية، فمن شان هاتين السياستين أن تساهمان في الرفع من مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ومواصلة جهود الدولة في إقامة البرامج التنموية بما يخدم المجتمع.

-نتائج:

- ✓ يتوقف إحداث التنمية الإجتماعية على إقامة العدالة الاجتماعية والاهتمام بالفئات الهشة والفقيرة لإدماجهم في المجتمع؛
- ✓ إصلاح سياسة الدعم المعمم في الجزائر تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للفقراء وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية؛
- ✓ ترتبط التنمية الاجتماعية في الجزائر بقطاع المحروقات الذي يشهد تقلبات حادة في أسعاره وهو ما يؤثر سلبا وبحدة على الدول المصدرة له.

-توصيات:

- ✓ يجب إرساء مبادئ العدالة والمساواة بين الأفراد لتحقيق التنمية الإجتماعية؛
- ✓ اعتماد آليات مدروسة لإصلاح سياسة الدعم لتجنب تكرار سيناريو 1988؛
- ✓ على الحكومة الجزائرية إيجاد مصادر بديلة لقطاع النفط وإعطاء الاهتمام للطاقات المتجددة.

-الهوامش:

1- https://www.banquemondiale.org/fr/topic/socialdevelopment/overview

2- Erable, **politique de développement social**, p 5, site http://www.erable.ca/sites/all/files/politique_developpement_social_cld_1.pdf

3- https://www2.gnb.ca/content/gnb/fr/ministeres/sies/presentation/content/questce_queledeveloppementsocial.html

4- http://worldanimal.net/documents/1_Social_Development_Background.pdf

5- Idem

6- سعاد حفاف، مليكة بوظياف، البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الرابع، ص 7.

7- L'organisation mondiale du commerce, **les subventions, le commerce et l'OMC**, rapport sur le commerce mondiale 2006, p 49.

8- زينب توفق السيد عليوة، **تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر**، جامعة المستقبل، مصر، ص 10.

9- Robert k.triest, **the economics of subsidies for community development** : a primer, https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:eMs4052e2HUJ:https://www.jnowakstrategy.com/wp-content/uploads/2017/03/smart-subsidy_jeremy-nowak.pdf+&cd=4&hl=fr&ct=clnk&gl=dz

10- Government subsidies, http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/9857/13/13_chapter%204.pdf

11- سعاد حفاف، مليكة بوظياف، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

12- الموقع الالكتروني : www.aljazeera.com

13- قوانين المالية لسنوات 2015 ، 2016، 2017.

14- Note de présentation de projet de la loi de finances pour 2015, établir d'aprèsle site de ministère des finances www.dgpp-mf.gov.dz

15- Conseil National Economique Et Social, **Rapport Sur Le Développement Humain, Algérie 2008**, 2009, P 33.

16- قويدري كمال، مرجع سبق ذكره، ص 140.

17- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة يوم 2015/05/14، جامعة الأمير عبد القادر.

18- راضية مرباح، القدرة الشرائية للجزائريين انخفضت بـ 40 بالمائة، الشروق، 2018/05/31، تاريخ الإطلاع : 2018/09/22، على الموقع الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com

19- شكيب خليل، منتدى الحوار، الدعم الذي لا يذهب إلى مستحقيه يجب أن يتوقف، يوم 30 يناير 2018، على الموقع: http://elhiwardz.com/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1/111881/

20- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006، ص 370.

21- Imf, **Subsidy Reform In The Middle East And North Africa**, Washington, 2014.

22- بشير مصيطفى، **الجزائر 2030– رؤية إستشرافية–**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 12.

23- البنك الدولي، **التنمية الاجتماعية: موجز نتائج القطاع**، على الموقع الإلكتروني:

http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/14/social-development-results-profile

Institut De Recherche Des Nations Unies Pour Le Développement Social,**Les Facteurs Sociaux Du Développement Durable**, 4/02/2014, p 1-2, http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/%28httpAuxPages%29/448B668D24FE8600C1257E73005F1F37/$file/04%20-%20Social%20Drivers%20of%20Sustainable%20Development%20%28French%29.pdf

الاحالات والمراجع:

المؤلفات

- بشير مصيطفى، **الجزائر 2030– رؤية إستشرافية–**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

- زينب توفق السيد عليوة، **تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر**، جامعة المستقبل، مصر.
- Imf, **Subsidy Reform In The Middle East And North Africa**, Washington, 2014

المقالات

- دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006.
- سعاد حفاف، مليكة بوظياف، البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الرابع

مواقع الانترنيت

- راضية مرباح، القدرة الشرائية للجزائريين انخفضت بـ 40 بالمائة، الشروق، 2018/05/31، تاريخ الإطلاع : 2018/09/22، على الموقع الإلكتروني: https://www.echoroukonline.com
- شكيب خليل، منتدى الحوار، الدعم الذي لا يذهب إلى مستحقيه يجب أن يتوقف، يوم 30 يناير 2018، على الموقع: http://elhiwardz.com/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-/D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1/111881

• Robert k.triest, **the economics of subsidies for community development** : a primer, https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:eMs4052e2HUJ:https://www.jnowakstrategy.com/wp-content/uploads/2017/03/smart-subsidy_jeremy-nowak.pdf+&cd=4&hl=fr&ct=clnk&gl=dz

• Government subsidies, http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/9857/13/13_chapter%204.pdf

• الموقع الالكتروني : www.aljazeera.com

• Note de présentation de projet de la loi de finances pour 2015, établir d'aprèsle site de ministère des finances www.dgpp-mf.gov.dz

• البنك الدولي، **التنمية الاجتماعية: موجز نتائج القطاع**، على الموقع الإلكتروني: http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/14/social-development-results-profile

Institut De Recherche Des Nations Unies Pour Le Développement Social,**Les Facteurs Sociaux Du Développement Durable**, 4/02/2014, p 1-2,

• http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/%28httpAuxPages%29/448B668D24FE8600C1257E73005F1F37/$file/04%20-%20Social%20Drivers%20of%20Sustainable%20Development%20%28French%29.pdf

• https://www.banquemondiale.org/fr/topic/socialdevelopment/overview Erable, **politique de développement social**, p 5, site

- http://www.erable.ca/sites/all/files/politique_developpement_social_cld_1.pdf
- https://www2.gnb.ca/content/gnb/fr/ministeres/sies/presentation/content/questce_quele developpementsocial.htmlhttp://worldanimal.net/documents/1_Social_Development_Background.pdf

الندوات

- مريم شطيبي محمود، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ندوة يوم 2015/05/14، جامعة الأمير عبد القادر.

التقارير وقوانين المالية

- قوانين المالية لسنوات 2015 ، 2016، 2017.
- L'organisation mondiale du commerce, **les subventions, le commerce et l'OMC**, rapport sur le commerce mondiale 2006.
- Conseil National Economique Et Social, **Rapport Sur Le Développement Humain, Algérie 2008**,2009.

.